# الباب العاشر

## تنمية المجتمعات الريفية المحلية

obeikandl.com

obeikandl.com

# مقـــدمة

تحظى برامج تنمية المجتمعات الريفية Community Development Programs في الآونة الحاضرة باهتمام عظيم وأهمية كبرى من قبـــل المؤسسات والهيئات الدولية وحكومات الدول خاصة فى البلدان النامية. وترجع هذه الأهمية إلى حقيقة هامة ألا وهى أن الغالبية العظمى من سكان هـذه الدول لاتزال تعمـل وتعيش فى مثل هذه المجتمعات الريفية المحلية . وغنى عن القول فإنها مجتمعات طال حرمانهـا واشتد تخلفها . وينبثق هذا الاهتمام أيضا من إيمان هذه الدول بأن الاتجاه نحو تطوير والنهوض بالمجتمعات الريفية المحليه يعتبر بمثابة اللبنـة الأولى فى تطوير المجتمع بأكمله ، وأن رخاء الأمة ورفاهيتها يتوقف إلى حد بعيد عـلى الأوضاع المعيشية التى يتمتع بها المواطنين فى مثل هـذه المجتمعات . وتهدف برامج تنمية المجتمع فى المجال الزراعى والريفى إلى حـل مشكلات المجتمعات الريفية ، ورفـع مستويات المعيشة لأهل الريف ، والأخذ بأيديهم نحو حياة أفضل وأكـرم . ونظرا لمـا تنطوى عليه برامج تنمية المجتمع من مجالات عديدة يدخل فى نطاقهـا النهوض بمستويات الانتاج الزراعى والارتقـاء بمستوى معيشة الأسرة الريفيـة بكافة أفرادها وهى مجالات تقع فى صميم العمل الارشادى ، فإنه يتعين علينـا الالمـام بأسس تخطيط وتنفيذ برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية وكيف يمكن للارشاد الزراعى آداء رسالته من خلال مؤسساتها ومنظماتها .

وسوف تتناول مباحث هـذا الباب التعريف بمفهوم تنمية المجتمع ، وأسس ومبادىء تنمية المجتمع ، المراحـل أو الخطوات المختلفة التى تنطوى عليها عمليـة تنمية المجتمعات الريفية المحليـة ، مع إشارة موجزة لأهم مؤسسات تنمية المجتمع بالريف المصرى .

# مفهوم تنمية المجتمع

## Concept of Community Development

تعددت الآراء والاتجاهات الخاصة بمفهوم تنمية المجتمع Community Development . ويرجع هذا التعدد إلى إختلاف الكتاب فى التركيز على جوانب معينة فى عملية تنمية المجتمع . فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها : « العمليات التى يمكن بها توحيد جهود الافراد والاجهزة الحكومية وذلك لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية، ولمساعدة هذه المجتمعات على الاندماج فى حياة الدولة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع » .(١)

ويذكر صابر(٢) أن تنمية المجتمع ، فى مفهومها الدولى الحديث تشير إلى صورة معينة من الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية فى تنظيم المجتمع ، وفى غاياته ، وفى تضافر بين الجهود القومية والمحلية وهى تهدف إلى رفع مستوى حياة أفراد المجتمع على النطاقين الاجتماعى والاقتصادى حتى يتحقق تماسك بنيان المجتمع وتوازن قواه ، وإستغلال موارده إستغلالا صحيا سليما .

ويعرف العبد(٣) تنمية المجتمع بأنها العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل

---

(1) United Nations Docnment E/2 931 Twentieth Report of the Administrativ Committee on Coordination to the Economic and Social Council, 1956, p. 2.

(٢) محى الدين صابر ( دكتور ) ـ أبحاث فى تنمية المجتمع ـ مرجع سابق ـ ص٣٣.

(٣) صلاح العبد ( دكتور ) ـ مشكلات التنمية الاجتماعية ـ المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار ـ عين الميان ـ ١٩٧٠.

عناصره إقتصاديا وإجتماعيا والمعتمدة على أساس أشتراك أفراده مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحواله .

كما يمكن تعريف تنمية المجتمع بأنها : « العملية التى يقوم فيها أفراد المجتمع المحلى فى تنظيم أنفسهم فى عمليات تخطيط ووضع البرامج ، ويحددوا فيها حاجاتهم ومشكلاتهم الفردية والمشتركة ، ويوضعوا الخطط الجماعية والفردية لمقابلة حاجاتهم وحل مشاكلهم ، مع تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد أساساً على المصادر والامكانيات المتاحة بالمجتمع المحلى مع تدعيم هذه المصادر إذا اقتضت الضرورة بخدمات ومواد ومعدات الأجهزة الحكومة وغير الحكومية من خارج المجتمع المحلى ».(١)

ومن ذلك يمكننا تعريف مصطلح تنمية المجتمع المحلى بأنه عبارة عن العملية المخططة بقصد تحقيق الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية لأفراد هذا المجتمع عن طريق المجهودات الحكومية والاهلية والاعتماد إلى أقصى حد ممكن على المجهودات الذاتية والمبادرة الجماعية والمشاركة من جانب أفراد المجتمع ، وكذا الاعتماد على المصادر والامكانيات المتاحة بالبيئة .

## مبادىء تنمية المجتمع

**Principles of Community Development**

المقصود بالمبادىء فى تنمية المجتمع هو القواعد العامة التى ينبغى مراعاتها فى العمل مع المواطنين فى المجتمعات المحلية موضع التنمية . ولتنمية المجتمع فى الوقت

---

(1) The Community Development Guidelines of the International Cooperation Administration, Community Development Review, No. 3. 1956.

الحاضر قواعد وأسس عامة يجب مراعاتها وأساليب وطرق يمكن تطبيقها فى تطوير وتنمية المجتمع ، وقد تبلورت هذه القواعد والاسس والاساليب من خلال الخبره العملية والممارسة الميدانيه فى هذا المجال . ويمكن حصر أهم هذه الأسس والمبادىء فيما يلى :

(١) يجب أن تتمشى برامج وأنشطة تنمية المجتمع مع الحاجات الأساسية لسكان المجتمع المحلى موضع التنمية . وهذا يعنى ببساطة البدأ بالحاجات الملحة والملموسة التى يشعر بها الناس والتى يرون ضرورة إشباعها .

(٢) من الممكن تحسين البيئة المحلية عن طريق مجهودات غير مترابطة فى مجالات النهوض المختلفة ، إلا أن التنمية الكاملة والمتزنة تتطلب عملا منسقا ومترابطا وبرامج متعددة الأغراض Multi-purpose Programs تنطوى على كافة الخدمات التى يحتاجها المجتمع المحلى. وهذا يعنى أن برامج تنمية المجتمع ينبغى أن تتسم بالتكامل والترابط والشمول ، إذ أن تركيز البرنامج على ناحية أو مجال أو مشكلة معينة لن يتحقق معه النهوض بالمجتمع بالكيفية المرغوبة نظرا للارتباط الوثيق بين جميع أوجه الحياة . وهذا يحتم بالتالى أن تكون برامج تنمية المجتمع متعددة الأغراض بطريقة يمكن معها تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية لسكان المجتمعات المحلية .

(٣) على خبراء التنمية أن يأخذوا دائماً فى الإعتبار القيم والعادات والمعتقدات السائدة بين أفراد المجتمع المحلى ثم يحاولوا إحداث التغيير المناسب فى إتجاهات الناس بما يضمن تحقيق أهداف برامج التنمية بالشكل المرسوم لها .

(٤) من أهم المبادىء التى تقوم عليها برامج تنمية المجتمع مبدأ حفز الأهالى للاسهام والمشاركة الحقيقية فيها سواء فى الإعداد أو التخطيط لها أو تنفيذها أو

تمويلها ويترتب على تحقيق هذا المبدأ مزايا متعددة منها : الإستفادة من خبرات وتجارب أفراد المجتمع المحلى بحكم إلمامهم بالمشاكل والأوضاع المحلية ومن ثم تأتى هذه البرامج معبرة عن حاجاتهم ومشكلاتهم الحقيقية ، كما يفيد إشراكهم فى ضمان إلتزامهم بهذه البرامج وتعضيدهم لها ماديا ومعنويا وفى هذا ضمان أكيد لنجاح التنمية المحلية من خلق مواطنين صالحين يسهمون بطريقة ديمقراطية فى شئون مجتمعهم وقادرين على إدراك مشاكلهم وتحديدها ووضع الحلول لها وهذا فى حد ذاته هدف كبير من أهداف تنمية المجتمع التى تسعى إلى إرساء قواعد نظام الحكم المحلى على أسس سليمة .

(٥) من الأهداف الأساسية لأى برنامج للنهوض بالمجتمع المحلى هو العمل على اكتشاف القيادات المحليـة الحقيقية وتشجيعها وتدريبها التدريب المناسب والكافى لمساهمة الحقيقية فى عمليات تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وتشجيع غيرهم من الأهالى للمشاركة فيها .

(٦) يجب ألا تقتصر برامج التنمية على إشراك الرجال فقط ، وإنما ينبغى كذلك العمل على تشجيع مساهمة النساء والشباب لأن ذلك من شأنه زيادة فاعلية هذه البرامج ويعمل على إرسائها على قاعدة أعرض ويهيء لها فرص النجاح والتوسع والانتشار فى المدى البعيد .

(٧) تتطلب برامج تنمية المجتمع المحلى بالإضافة إلى الاستفادة القصوى من كافة الموارد والإمكانيات المحلية معاونة وتعضيد وتشجيع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية فى صورة معاونات فنية ومادية وغيرها . وذلك لأن موارد وإمكانيات البيئة المحلية غالبا ما تكون قاصرة بمفردها عن النهوض بأعباء التنمية وتحقيق أهدافها على النحو المرغوب .

(٨) يتطلب تطبيق برامج التنمية على النطاق القومى وضع سياسة ثابتة ، وتنظيمات إدارية معينة ، واختيار العاملين وتدريبهم ، وتعبئة الموارد المحلية والقومية ، وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقييم والمتابعة المستمرة .

(٩) التنسيق بين جهود الهيئات المختلفة التى تعمل فى تنمية المجتمع والتى تؤدى خدمات متشابهة تجنبا لتكرار الأنشطة المتشابهة وحفاظا على المصادر الشحيحة سواء فى الفنيين أو المال أو الميزانيات ، كما ينبغى العمل من أجل الاستفادة القصوى بموارد وإمكانيات المنظمات التطوعية الأهلية فى برامج النهوض بالمجتمع المحلى على المستويات المحلية والقومية والدولية .

(١٠) تتطلب التنمية الإجتماعية والإقتصادية على المستوى المحلى أن تسير فى خطوط متوازية مع التنمية الإجتماعية والإقتصادية على المستوى القومى ، نظراً لأن الكثير من المشكلات المحلية لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومى . لهذا يلزم أن تتفق الخطط التى تحدد وتنفذ على المستوى المحلى مع خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية على المستوى القومى . وحتى يرتبط التخطيط على المستوى المحلى بأهداف التخطيط القومى فإنه ينبغى مراعاة تشكيل لجان من الخبراء والفنيين على المستويات المختلفة وتمثل فيها المستويات الأدنى فى المستويات الأعلى .

وواضح مما تقدم أن هناك تشابها كبيراً بين أسس ومبادىء تنمية المجتمع ومبادىء وأسس الإرشاد الزراعى والتى سبق أن تناولناها بالتفصيل فى الباب الأول .

# الخطوات الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية

يمكن تلخيص خطوات تنمية المجتمع المحلى فى أربعة مراحل أساسية مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الخطوات ليست جامدة ، إذ يمكن تطويعها لتلائم ظروف وأوضاع المجتمع المحلى موضع التنمية ، وهذه المراحل هى :

(١) المرحلة التمهيدية : Preperatory Stage

(٢) المرحلة التخطيطية : Planning Stage

(٣) المرحلة التنفيذية : Execution Stage

(٤) المرحلة التقييمية : Evaluation Stage

وسنتناول فيما يلى مناقشة كل من هذه المراحل بإيجاز :

**أولا ـ المرحلة التمهيدية : Preparatory Stage**

وتنطوى هذه المرحلة على ثلاث خطوات رئيسية هى :

(١) دراسة الوضع القائم فى المنطقة موضع التنمية .

(٢) التعرف على وتحديد طبيعة المشاكل التى تواجه المجتمع المحلى .

(٣) تعريف الأهالى بالموضوع واكتساب ثقتهم .

ويراعى فى خطوة التعرف على الوضع القائم فى المجتمع المحلى الذى يراد تنميته أن تشتمل الدراسة على حصر الموارد والإمكانيات الموجودة سواء كانت طبيعية أو بشرية أو مالية أو فنية أو مؤسسات اجتماعية مع توضيح مدى إمكان استخدامها والانتفاع منها فى برامج التنمية. كذا تتناول هذه الخطوة دراسة تركيب

والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسيكولوجية لسكان المجتمع الريفى موضع التنمية والأحوال العامة فى القرية . وتعد خطوة التعرف على الوضع القائم وجمع حقائق وبيانات عنه من أهم الخطوات فى هذه المرحلة ، إذ أنه سوف يتحدد بناء على تحليلها تشخيص المشاكل والتعرف على الحاجات التى تهم أفراد هذا المجتمع . وهى بهذا تعد بمثابة نقطة الانطلاق لما سيتلوها من خطوات ومراحل . ويمكن الحصول على الحقائق والبيانات المطلوبة بوسائل مختلفة ومن مصادر متعددة منها الناس أنفسهم والرجوع إلى السجلات والبيانات الاحصائية عن المنطقة وخبرات القائمين بالعمل .

يلى عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة دور التشخيص وذلك من خلال عملية تحليل الحقائق والبيانات ، وفى ضوء ذلك يتم تحديد وحصر للمشاكل السائدة بالمجتمع المحلى والتى يهم أفراده إيجاد الحلول لها .

وينبغى فى تعريف الأهالى بالموضوع إتباع المنهج أو الأسلوب الذى يتفق مع الخصائص الاجتماعية والنفسية لسكان المجتمع المحلى ، وفيها يقوم أخصائى التنمية بشرح الموضوع للمواطنين ومناقشة الأهداف التى تسعى برامج تنمية المجتمع إلى تحقيقها ، ومقارنة الوضع الراهن للاهالى بالوضع المرغوب الوصول اليه والذى يمكن تحقيقه أو يمكن الوصول اليه بتنفيذ برامج التنمية ، وذلك لاجتذاب وحفز أكبر عدد ممكن من الأهالى للاسهام والعمل من أجل مشروعات التنمية عن إيمان واقتناع . ويتناول هذا الشرح كذلك توضيح واجب الأهالى ودورهم فى مشروعات تنمية المجتمع المقترحة .

وقد يجدى فى تقديم الموضوع للاهالى وتعريفهم به والدعاية له الاتصال

بالأهالى وقادتهم المحليين من خلال الزيارات والاتصالات الشخصية والاجتماعات وغيرها مع حفز وتشجيع الأهالى لإبداء رأيهم ومقترحاتهم فى المشكلات القائمة والمشروعات المزمع القيام بها للتعرف على مدى تجاوبهم واستعدادهم للمشاركة والمساهمة فى تخطيطها وتنفيذها .

وينبغى أن تقترن خطوة الشرح والتعريف بخطوة أخرى تهدف إلى كسب ثقة الاهالى واشعارهم بالاطمئنان للقائمين بالقيادة المهنية فى المشروعات سواء كان هؤلاء القادة من ممثلى الحكومة أو الهيئات الاهلية . ويتم ذلك من خلال تعرف الاهالى على القائد وكذا من خلال تصرفاته فى المواقف المختلفة وقدرة المجتمع على تحقيق أهدافه تحت قيادته .

**ثانيا - المرحلة التخطيطية : Planning Stage**

ويتحدد فى هذه المرحلة الإطار أو الخطة العامة للتنمية والأهداف المراد تحقيقها وتدرس فيها المصادر والإمكانيات والموارد المتاحة سواء من داخل المجتمع المحلى موضع التنمية أو خارجه والتى يلزم توفيرها لتحقيق الأهداف الموضوعة ثم وضع خطة زمنية لتنفيذ المشروعات الواردة بالخطة . وتشتمل هذه المرحلة على الخطوات الرئيسية التالية :

(١) تشكيل لجان من الأخصائيين والقادة المحليين فى المنطقة لدراسة المشاكل .

(٢) تحديد المشاكل ووضع نظام للأولويات بينها .

(٣) تحديد الأهداف العامة والجزئية لعملية التنمية .

(٤) وضع [illegible] لتنفيذ الأهداف الموضوعة .

ذكرنا من قبل أن نجـــاح برامج تنمية المجتمع يعتمد على مشاركة الأهالى والقادة المحليين فى هذه البرامج وقبولهم لهـا وتعضيدها والمساعدة فى تخطيطهـا وتنفيذها . وحيث أنه من المتعذر من الناحية العملية إشراك جميع الأهالى فى عمليات تخطيط برامج تنمية المجتمع فإنه يمكن لأخصائى التنمية الاعتماد على القادة الريفيين المحليين الذين يمثلون مختلف وجهات النظر فى المجتمع وذلك فى عملية دراسة مشاكل وحاجات المنطقة . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تشكيل لجان فرعية يشترك فى كل منها عـــدد من القادة وتختص كل لجنة منها بدراسة مشكلة معينة وتتولى اقتراح الحلول الملائمة لها بناء على ما تحصل عليه من بيانات ومعلومات تتصل بهذه المشكلة ، ويمكن بعد ذلك عقد مؤتمر أو إجتماع عام موسع فى القرية لمناقشة المشكلات التى أمكن تحديدها وتشخيصها وكذا الحلول المقترحة فى ضوء الأقتراحات والتوصيات التى قدمتها اللجان الفرعية .

وعند المفاضله بين المشاكل والحاجات المختلفة فانه ينبغى مراعاة الاعتبارات الهامة التالية :

( ا ) مدى حساسية المشكلة والأهمية النسبية لها .

(ب) مدى إمكان مقابله هـــذه المشاكل والحاجات فى ضوء الموارد والإمكانيات الموجودة فعلا فى المجتمع أو التى يمكن الحصول عليها من خارجه

(ج) مدى سهولة أو صعوبة حل هذه المشاكل وسرعة أو بطىء تحقيق نتائجها.

وعلى العموم يجب أن تكون الحاجات الملموسة والمشاكل الملحة لأفراد المجتمع هى الأساس فى تحديد نوع المشروعات ونواحى الأنشطة التى تعطى لهـــا أولوية فى البرنامج قبل غيرهـا . وفى ضوء ذلك يتم تحديد الأهـداف العامة لعملية التنمية . ثم تحدد بعد ذلك الأهـداف الجزئية أو الفرعية والتى تحقيقها

يتم تحقيق الهدف العام للتنمية . ويجب أن يراعى فى وضع وصياغة هذه الأهداف الدقة والوضوح حيث أنها ستتخذ كأساس فى تقييم البرنامج وتحديد إنجازاته فيما بعد.

يلى ذلك عملية وضع البرامج الخاصة بتحقيق الاهداف الجزئية مع وضع برنامج زمنى يتناول تفاصيل الخطوات التنفيذية لكل منها .

وعموما فان وضع أى خطة ينطوى على خطوتين أساسيتين هما :

(١) التركيز على أهداف يمكن تنفيذها فى حدود الموارد والامكانيات المتاحة.

(٢) الاستخدام الفعال لهذه الموارد والامكانيات بما يحقق الأهداف المرجوة.

**ثالثا ـ المرحلة التنفيذية : Execution Stage**

وتشتمل هذه المرحلة على جميع العمليات والخطوات والاجراءات الكفيله بتنفيذ خطة التنمية التى سبق وضعها . وتتناول مرحله التنفيذ العمليات التالية :

(١) إختيار الأجهزة اللازمة والمناسبة لعملية التنفيذ .

(٢) العمل على إشراك القادة المحليين مع تدريبهم التدريب المناسب للقيام بأداء مسئولياتهم فى عملية التنفيذ على الوجه الأكمل .

(٣) حفز وتشجيع الأهالى على المشاركة الإيجابية والتعاون فى التنفيذ .

(٤) وضع البرنامج موضع التنفيذ الفعلى مع توفير كافة مستلزمات القيام بعملية التنفيذ لكى يمكن تحقيق الأهداف الموضوعة وإحداث التغيير المنشود .

(٥) العمل على نشر وتثبيت التغيير الحادث عن طريق توعية وتنوير الأهالى وإشعارهم بأهمية هذا التغيير وما سوف يترتب عليه من نتائج وانعكاسات فى حياتهم سواء فى الوقت الحالى أو فى المستقبل .

(٦) الإشراف على عملية التنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف الموضوعة مع التقييم الدورى المنتظم للتأكد من سلامة عمليات التنفيذ .

وعموما فان نجاح برامج التنمية المحلية فى تحقيق الأهداف الموضوعة سوف يعمل بلاشك على حفز الأهالى والأجهزة الحكومية على دراسة وحل مشاكل أخرى تهم أفراد المجتمع المحلى ، هذا فضلا عن ما يحققه نجاح البرنامج فى إقناع المترددين أو المتشككين من أفراد المجتمع بجدوى وأهمية مثل هذه البرامج ومن ثم الحصول على تعضيدهم ومساعدتهم فى برامج التنمية المقبلة .

**رابعا - المرحلة التقييمية Evaluation Stage**

ويتم فى هذه المرحلة تقييم برنامج تنمية المجتمع للوقوف على ما تم تنفيذه ، ومعرفة ما إذا كان التنفيذ يسير طبقا للخطه المرسومة ومدى تنفيذ البرنامج لأهدافه ، وما هى الصعاب التى اعترضت عملية التنفيذ ومسبباتها والحلول المناسبة للتغلب على هذه الصعاب ، وكذا التحقق من الفوائد المختلفة التى ترتبت على تنفيذ البرنامج ومقارنة هذه الفوائد بالنفقات والجهد المبذول ، والتعرف على مواطن القوة والضعف وأسبابها وذلك حتى يمكن دراسة نواحى القصور فى البرنامج الحالى والعمل على تلافيها فى البرامج المقبله ، والوقوف على نوع التغييرات التى طرأت على الناس والمجتمع المحلى نتيجة تنفيذ البرنامج . وهذه المرحله تعد من أهم مراحل عملية تنمية المجتمع المحلى حيث أنه يتم فى ضوئها وعلى أساس النتائج التى تسفر عنها تغيير أو تعديل برامج التنمية المقبله . وبصفة عامة يمكننا القول بأنه كلما كانت عمليات التقييم والمتابعة صادقة وأمينة كلما كانت أكثر فائدة ونفعا فى تخطيط ووضع برامج التنمية المقبلة على أسس قويمة ومن ثم يمكن زيادة كفاءة وفاعلية برامج تنمية المجتمعات المحلية فى تحقيق الأهداف المرجوة منها .

# أجهزة ومؤسسات تنمية المجتمع بالريف

## فى جمهورية مصر العربية

سبق لنا أن أوضحنا أن تنمية المجتمع هى عملية تنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات والأجهزة الحكومية وذلك من أجل حل مشاكل المجتمع وتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لأفراده عن طريق الأستفادة الكاملة من كافه المصادر والإمكانيات البشرية والفنية والطبيعية المتاحة ، ومعنى ذلك أن عملية التنمية تعتمد على عنصرين رئيسيين ، أولهما مساهمة أفراد المجتمع فى الجهود المبذولة لرفع مستوى معيشتهم مع الأعتماد إلى أقصى حد ممكن على المبادأة الشخصية والمبادرة الجماعية لسكان هذا المجتمع ، وثانيهما توفير الخدمات المختلفة بطريقة تشجع المبادأة الشخصية والإبتكار البناء من قبل أفراد هذا المجتمع .

وتنمية المجتمع كعملية تستهدف تحسين ظروف المعيشة فى المجتمعات الريفية لها أشكال متعددة وتتناول مجالات مختلفة مثل تحسين الأوضاع التعليمية وخلق الوعى الإجتماعى والاقتصادى وزيادة الانتاج الزراعى والنهوض بالناحية الصحية وتوفير الحاجات الضرورية للمجتمع .

وإذا ما نظرنا إلى مؤسسات تنمية المجتمع التى تعمل فى ريف جمهورية مصر العربية نجد أنها متعددة ومتنوعة ، بعضها حكومى مثل المراكز والوحدات الاجتماعية ، والوحدات الريفية ، والوحدات الزراعية ، والوحدات المجمعة ، وبعضها أهلى مثل التعاونيات الزراعية ، وبعضها يقوم بتأدية خدمات متكاملة بالريف تشتمل على خدمات إجتماعية وصحية وزراعية وتعليمية كما هو الحال بالنسبة للوحدات المجمعة . والبعض الآخر يؤدى بعض هذه الخدمات كالمراكز

الإجتماعية والوحدات الصحية وفيما يلى سنتناول بإيجـــاز أهم هذه المؤسسات وتطورهـا .

**أولا - المراكز والوحدات الاجتماعية :**

بدأت فكرة تنمية المجتمع فى جمهورية مصر العربية عن طريق إنشاء المراكز الإجتماعية فى عام ١٩٣٩ وذلك تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية . وكانت هذه المراكز تهدف إلى زيادة إنتاج الفلاح ودخله عن طريق إرشاده إلى أفضل طرق الزراعة واستعمال البذور المحسنة ، وتشجيع التعـاون ، وتحسين وسائل التسويق المتبعـة وإدخال الصناعات الزراعية والمنزلية لاستغـلال أوقات الفراغ استغلالا منتجاً ، والعمل على رفع المستوى الثقافى والإجتماعى ومكافحة الأمية والنهوض بالحـالة الصحية بتحسين الخدمات العلاجية والوقائية والعنـاية بالبيئة والتثقيف الصحى .

ويمكن تلخيص الفلسفة التى قام عليها مشروع المراكز الإجتماعية فى إقناع الأهالى بمزايا الاصلاح وبرامج التنميـة ومن ثم حفـزهم على المساهمة والإشتراك الفعلى فى تخطيطها وتنفيذها وإدارتهـا . كذلك فإن المشروع يقـوم على أساس خدمة الفلاح والقرية من كافـة النواحى المتصلة بحيـــاة الفلاح من إقتصادية وإجتماعية وثقافية وصحية .

والمركز الإجتماعى هو عبارة عن مؤسسة تقـوم بخدمة منطقـة تضم عشرة آلاف نسمة يعيشون فى قرية واحدة أو فى مجموعة من القـرى المتجاورة . وكان يشترط لاقامة المركز الاجتماعى مساهمة أهالى المنطقة بمساحة من الأرض فى حدود فدان ونصف يقـام على جزء منها مبنى المركز ويستخدم الجـزء البـــاقى لمزاولة الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية الاخرى ، وكـذا مساهمة الأهـالى

بمبلغ مقداره ألف وخمسمائة جنيه كجزء من نفقات بناء المركز . ويقوم بالعمل فى كل مركز اجتماعى طبيب وحكيمة وأخصائى اجتماعى زراعى يتعاونون مع أهالى المنطقة فى تكوين مجلس إدارة للمركز يعاونه لجان لنواحى النشاط المختلفة تعمل جميعاً تحت إشراف موظفو المركز فى دراسة حاجات ومشاكل المنطقة ورسم وتنفيذ خطط الاصلاح معتمدين فى ذلك على الجهود الذاتية لأهالى المنطقة التى يخدمها المركز الإجتماعى . وقد بلغ عدد المراكز الإجتماعية على مستوى الجمهورية إلى ١٧١ مركزاً فى سنة ١٩٥٤ تخدم فى حدود مليونين ونصف من سكان الريف .

وبتطبيق نظام اللامركزية تحولت هذه المراكز إلى وحدات إجتماعية هى فروع من وزارة الشئون الاجتماعيه ، وتؤدى أعمالها فى خدمه المجتمع والضمان الإجتماعى ورعاية الاسرة والاشراف على المؤسسات الاجتماعيه الريفيه والتأهيل . وقد ترتب على ذلك أن فقدت المراكز الإجتماعيه طابعها القديم ومن ثم أصبحت لا تمارس حالياً أى عمل زراعى .(١)

**ثانياً ـ الوحدات المجمعة :**

تعتبر الوحدات المجمعه من أهم مؤسسات تنميه المجتمع فى الريف المصرى . ومشروع الوحدات المجمعه إنما هو تطوير لكثير من مشروعات الخدمات الريفيه والتنميه التى سبقته كالمراكز الإجتماعيه والمجموعات الصحيه والوحدات الزراعيه . والأساس الذى قام عليه هذا المشروع يتلخص فى توحيد الخدمات

---

(١) أحمد فؤاد خليفة ـ الارشاد الزراعى فى البلاد العربية : دراسة مقارنة ـ مرجع سابق ـ ص ١٨٨ .

المختلفه التى تقدم لأهل الريف فى مؤسسه واحدة وبطريقه منسقة متكامله على اساس أن مشاكل المواطن متداخله وأن كلا منها تؤثر فى الأخرى وتتأثر بها ، ولا يمكن أن يرتفع مستوى معيشه الناس إلا من خلال جهود متكاملة متماسكة تدفع بعضها البعض فى آن واحد. وعلى ذلك بدىء فى إنشاء الوحدات المجمعه عام ١٩٥٤ لتوفير مختلف الخدمات التى يحتاج اليها سكان الريف من خدمات إقتصادية وإجتماعيه وصحيه وتعليميه بطريقه متكامله وتعتمد فى تحقيق تلك الخدمات على جهود ومساهمة الأهالى. ويعتبر هذا المشروع خطوة هامه فى سبيل تحقيق نظام الإدارة المحليه وتهيئة وإعداد الأهالى للحكم الذاتى وإشراكهم فى حكم أنفسهم لتحقيق الديمقراطيه السليمه فى الواقع العملى .

والوحدة المجمعه إن هى إلا منظمه حكومية تنشئها الدولة معتمدة فى ذلك على جهود الأهالى ومساهمتهم لخدمة مجتمع ريفى يبلغ مداده حوالى ١٥٫٠٠٠ من السكان يعمل فيها الأهالى بالتعاون مع موظفى الوحدة لخدمة مجتمعهم والاستفادة بما توفره لهم الوحدة من خدمات فى المجالات الإقتصادية والإجتماعيه والصحيه والثقافية . وإلى جانب هذه الخدمات تهدف الوحدة إلى زيادة دخل الأفراد عن طريق العناية بالانتاج الزراعى والصناعى فى نفس الوقت بما يحقق إرتفاع مستوى المعيشة .(١) وقد تم إنشاء ٣٢٩ وحدة مجمعة حتى يناير ١٩٧٠ تخدم قرابة خمسة ملايين من السكان الريفيين فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية . وتضم الوحدة المجمعة أربعة أقسام هى :

١ - **قسم الشئون الصحية** : ويقوم هذا القسم بالخدمات الوقائيه والعلاجيه

---

(١) السيد عبدالفتاح الزيات — مؤسسات تنمية المجتمع بالريف الجمهورية العربية المتحدة — مجلة تنمية المجتمع — المجلد الثانى عشر ، العددان الأول والثانى ١٩٦٥ — ص ١٤ .

وتحسين البيئة والتثقيف الصحى . ويتبع هذا القسم عيادة خارجيه ومستشفى صغير يضم ١٤ سريراً . ويرأس هـذا القسم طبيب يعاونه حكيمة وعدد من المساعدات والممرضين .

٢ - **قسم التربية والتعليم** : ويتبعه مدرسة إبتدائية ريفيه لتعليم الصغار وتنظيم فصول لمكافحة الأمية للكبار فضلا عن تدريب أطفال المدرسة على الأنشطة الإنتاجية المتصلة بحياتهم ومهنتهم وإعدادهم ليكونوا زراعا للمستقبل ويعمل بالمدرسة ناظر وعدد من المدرسين .

٣ - **قسم الشئون الاجتماعية** : ويتبعه صالة كبيرة للاجتماعات ومكتبة وصالات للصناعات الريفية ودار لحضانة الأطفال وملاعب للشباب الريفى . ويقوم هذا القسم بدراسة حاجات المنطقة وإكتشاف وتدريب القادة المحليين والقيام بأعمال الضمان الاجتماعى ومشروعات الصناعات الريفية والحرف اليدويه .

٤ - **قسم الشئون الزراعية** : ويضم حظيرة للطلائق ومساكن للدواجن وحقل إرشادى ومشاتل للخضر والفاكهة ومنحل وصوبة لتربيـة شتلات الأشجار ويقوم هذا القسم بالمشروعات الانتاجيه الزراعيه والحيوانيه وتوصيل المعلومات الفنيه التى تساعد الفلاح فى تحسين الوسائل التى يستخدمهـا فى إنتاج وتسويق محاصيله ومقاومة الآفات . ويعمل بالقسمين الاجتماعى والزراعى إخصائى زراعى إجتماعى يعاونه عدد من المساعدين .

ويعمل موظفو الوحدة متعاونين كفريق واحد والمفروض أن تكمل برامج الأقسام المختلفة بعضها بعضا . ويوجد فى كل وحدة مجمعه مجلس قروى يقوم بإدارتها مجلس إدارة يمثل فيه أهالى المنطقة ويكون رؤساء الأقسام أعضاء فى

المجلس بحكم مناصبهم . وقد أصبحت الوحدات المجمعة فى الوقت الحاضر تابعة للمحافظات وتقوم الإدارات الفنية المختلفة بالاشراف عليها كل فى ناحية اختصاصه ، وكمثال لذلك يقع على عاتق مديرية الزراعة بالمحافظة الاشراف على أعمال القسم الزراعى بالوحدات المجمعة التى تقع فى نطاق هذه المحافظة.

**ثالثاً ـ المجموعات والوحدات الصحية الريفية :**

وضعت وزارة الصحة فى عام ١٩٤٢ مشروعاً لتحسين الصحة القروية أنشئت بموجبه مجموعات صحية بالريف لتقديم الخدمات العلاجية والوقائية والبيئية لتخدم كل مجموعة منها ١٥٫٠٠٠ من السكان الريفيين . وتضم كل مجموعة عيادة خارجية وقسم داخلى لمعالجة الأمراض المنتشرة بالريف . وكان يشترط لإقامة المجموعة الصحية مساهمة الأهالى بتقديم الأرض والمال .

وفى عام ١٩٦٢ إنشئت الوحدات الصحية الريفية ، وهى تشبه فى صورتها العامة المجموعة الصحية ولكن بدون قسم داخلى بحيث تخدم كل منها ٥٠٠٠ نسمة وذلك فى مجالات الخدمات العلاجية والوقائية ورعاية الطفل والتثقيف الصحى العام . وقد قدر عدد الوحدات الصحية الريفية اللازمة لتغطية الريف المصرى بحوالى ٢٥٠٠ وحدة تم إنشاء حوالى ٦٠٠ وحدة منها حتى عام ١٩٦٥ .

**رابعا ـ مؤسسات الخدمات التعليمية :**

تعد مدارس القرى ضمن فروع مؤسسات الخدمات التعليمية التى بدىء فى إنشائها منذ عام ١٩٢٥ إلى أن أصبح فى الوقت الحاضر وجود مدرسة ابتدائية على الأقل فى الغالبية العظمى من قرى مصر ، وقد يتواجد فى بعض القرى مدرسة إعدادية ، هذا بالاضافة الى تواجد أعداد كبيرة من الكتاتيب التى لا يمكن إغفال دورها فى تعليم الصغار حتى فى صورتها البدائية الحالية . وتعتبر مدرسة القرية منفذ اتصالى هام يمكن من خلاله نقل كثير من المعارف والمعلومات

والخبرات المزرعية والصحية والثقافية الى القاعدة العريضة من الزراع وأسرهم عن طريق أبنائهم فضلا عن إسهامها فى تنشئه جيل مثقف واعى ، وكذا الافادة منها فى مجالات تعليم الكبار .

**خامسا - مؤسسات تنظيم الأسرة :**

نظراً للانفجار السكانى الرهيب الذى تعانى منه جمهوريه مصر العربيه نتيجه زيادة معدلات المواليد خاصه فى المناطق الريفيه ، لذا فقد اتجهت مجهودات الحكومه فى السنوات الأخيرة فى مواجهه هذه المشكله إلى الأخذ بمبدأ تنظيم الأسرة وتحديد النسل. وقد أنشىء لهذا الغرض العديد من مراكز تنظيم الأسرة فى ربوع الريف المصرى لتوعيه الأهالى وتبصيرهم بأهميه تنظيم الاسرة وتحديد النسل ونبذ الأفكار الأتكاليه أو التعلق بالمفاهيم الخاطئه للدين فى هذا المجال مع تسيير وسائل منع الحمل المترددات وتشجيع المنتظمات منهن فى اتباع هذه الوسائل بمختلف أساليب الحفز الماديه منها أو المعنويه . ويمكن أن يكون لمثل هذه المنظمات دوراً تثقيفياً هاماً فى تعليم ربات البيوت الريفيات ليس فقط فى مجالات تنظيم الأسرة ولكن أيضا فى المجالات الصحيه بصفه عامه والتعليميه والثقافيه بصفه خاصه .

**سادسا - التعاونيات الزراعية :**

تعتبر التعاونيات الزراعيه أهم المنظمات الإقتصاديه والإجتماعيه الواسعه الانتشار بالريف المصرى . وقد أنشئت هذه التعاونيات لتحقيق أغراض متعددة من أهمها التمويل بتقديم السلف النقدية ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى من تقاوى محسنة ومخصبات زراعيه ومبيدات وميكنة زراعية وتسويق الحاصلات الزراعية . والإسهام فى تنفيذ الخطط والسياسات الزراعيه للدولة بالإضافه إلى إرشاد الزراع إلى أفضل الطرق والأساليب الزراعيه . ولا يقتصر نشاط هذه

التعاونيات على تقديم هـذه الخدمات الإقتصادية وإنما يمتد نشاطها ليشمل أيضا الخدمات الإجتماعيه باعتبار أن الجمعيه التعاونية الزراعيه على مستوى القرية ينبغى أن تلعب دوراً إيجابياً فى حل مشاكل السكان الريفيين عن طريق الجهود الذاتيه. وعلى على هذا الأساس فان التعاونيه الزراعيه يمكن أن تساهم فى النواحى الثقافيه والترويحيه والمساعدة فى برامج محو الأميه وتعليم الكبار وتقـديم المساعدات الاجتماعيه للمعوزين من أهالى القرية ...الخ. كل هذه الأنشطه تجعل من التعاونيه الزراعيه خليه تنبض بالحيـاة وتعمل فى نفس الوقت على النهوض بالقرية فى شتى النواحى ، وبذا يمكن أن يتحقق الهدف النهائى من إقامه مثل هذه المنظمات وهو الإرتقاء بالمستويات الإقتصادية والإجتماعيه للسكان الريفيين .

وبالاضافة إلى مؤسسات التنمية سالفة الذكر فانه يوجد عـدد آخـر من مؤسسات وهيئات تنمية المجتمع التى تعمل بالريف المصرى والتى تستهدف النهوض به من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية ومن أمثلتها مشروع النوادى الريفيـة ، ومشروع اللجان الشعبية لتنمية المجتمع ، وجمعيات الاصلاح الريفى، ومشروع الأسر المنتجة وغيرها . وتساهم كل هـذه المؤسسات والمشروعات فى إحداث تغييرات مرغوبة فى الريف المصرى وتنميته من النواحى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

ولا يدخل فى نطاق هذا الجزء تقييم الخدمات التى تقوم بهـا هذه المؤسسات والهيئات أو التعرض لنواحى الضعف فيها والمشاكل التى تجابهها وتحد من نجاحها فى تحقيق الأهداف المرجوة منها . ولـكن يمـكن القول بصفة عامة بأن البعض منها يؤدى للسكان الريفيين خدمات لايمكن إنكارها وأن البعض الآخر يتعثر فى خطـاه ، مع التسليم فى نفس الوقت بأن هناك كثيرا من الصعاب والمعوقات التى

تواجه مشروعات تنمية المجتمع فى الريف المصرى ،منها على سبيل المثال لا الحصر تعدد هذه المشروعات والافتقار إلى التنسيق بين أنشطتها ، بالاضافة إلى تعدد الجهات المشرفة عليها ، وتنازع الاختصاصات ، وقصور الإمكانيات ، وعدم إيمان بعض العاملين بجدوى وأهمية هذه المشروعات،وضعف إستجابة الأهالى لها .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المجال التنويه بأهمية وضرورة التعاون وتوثيق الصلة بين هذه المؤسسات وغيرها من الأجهزة والهيئات المعنية بتطوير وتنمية الريف من جهة وجهاز الارشاد الزراعى من جهة أخرى ، إذ أن ايجاد هذا النوع من التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها سوف يعمل بالتأكيد على زيادة فعالية وتدعيم جهود كل منها لتحقيق الأهداف المرجوة .